الحكم الذاتي

— ١ —

روى بعضهم أن أهل بخارى[1] لما دهمهم الروس طلب اليهم أميرهم وعقلاؤهم أن يعدّوا لهم ما استطاعوا من القوة الدفاعية لحماية وطنهم العزيز — فما كان جوابهم إلا أن قالوا: كيف نغلب على أمرنا ونحن نروي الأحاديث الشريفة صباح مساء، ان أميرنا قد خرج عن القصد وضعفت ثقته بالدين — فلما كان أعداؤهم على الحدود عمدوا الى المساجد يقرأون الحديث الشريف ويوجهون أنفاسهم إلى جهة العدو وهم يظنون أن أنفاسهم أبلغ في احراقه من نار المدافع — والواقع ان أنفاسهم لم تغن عنهم شيئاً بل أخمدت بأنفاس بنادق الروس. عمل هؤلاء دلّ على أنهم لم يؤمنوا بأن لكل حادث سبباً، ولكل مقصد وسيلة وعدة، وانه يستحيل أن يتوفر الدفاع الاّ بتوفر أسبابه وهي صنوف القوة.

لا أخفي على القارىء الكريم أني أمسك القلم عن تقريع أولئك البخاريين إن صحت عنهم الرواية لأني أشعر بأنا وما نحن فيه من التشبث بالحكم الذاتي القريب أشبه الناس بهم فتأخذني النعرة على مواطني فأكف عن اللوم اشفاقاً لا تسامحاً.

نريد الاستقلال الفجائي، نريد الحكم الذاتي من الغد ولم نعد له من العدة إلاّ لفظاً تذهب به الرياح. ذلك بأن القول لا يكلف المرء عناءً كبيراً، بل هي قولة تخرج من فيه يقول نحن نطلب الاستقلال ونريد عليه الانكليز بالهين اللين. وما كان لأمة أن يتوفر لها هذا المطلب إلاّ بعدده وأقلها الاستعداد الكامل من جميع الوجوه. ولكن هذا الاستعداد يكلف رجال الأمة مالاً لُبَداً يصرف على التعلم العام ويكلف شبابنا عناءً وصبراً طويلاً في تحصيل ضروب الكفاءة القومية من العلمية الى التجارية الى الصناعية الى الكفاءة الأخلاقية. يكلف نساءنا مراقبة جدية لأطفالهنّ وتمرينهنّ على حب الأقارب والوطن، على الصدق في القول والعمل، وتلقينهنّ إنهم ما خلقوا إلاّ ليعملوا لخير بلادهم.

تلك هي أعمال تجسم فيها المشقة، غير ان الأقوال ما أهونها على لسان القائل، أو قلم الكاتب، فلا تكلف المرء إلاّ ان يقرر أنه وطني (ولا نزاع في أن كل حي محب لوطنه) فهو لا يخسر بهذا شيئاً، بل ربما كسب بفضل هذا اللقب كثيراً.

---

(١) نشر بالعدد ١٦٠ من الجريدة في ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٠٧ بعنوان « في سبيل الحكم الذاتي »

على انا نحسبنا الى الآن لم نسلب استقلالنا القانوني الذي نالته مصر بالمعاهدات الدولية وإنه لم يكن قاصراً على كونه منحة منحت لعائلة محمد علي باشا الكبير ، بل هو امتياز أعطى للأمة المصرية كما يؤخذ صراحة من نصوص الخطابات التي دارت بين انكلترا وفرنسا وبين الباب العالي بمناسبة نزول اسماعيل باشا الخديو الأسبق عن أريكة الخديوية . لم تتغير الصورة القانونية لذلك الاستقلال ولا فقدناه . ولكن الضعف قد حرمنا من مزاياه . وإن هذا الحرمان لا يزول طبيعة إلاّ بزوال سببه وهو الضعف .

اعتاد بعض الناس الذين يريدوننا على أن نقف على الأبواب لنطلب فضلة من الاستقلال تعطى لنا هبة خالصة لا عوض فيها ولا رجوع — اعتادوا على ان يصفوا من يقول هذا القول بأنه من المخدرين لأعصاب الوطنية أو المارقين منها أو المحبين للاحتلال — ولكن هذه الألقاب التي يجود بها بعضهم على بعض من حين الى حين ليس من شأنها أن تخيف القائل الحق ولئن أخافته فان الرمي بمثل البخاريين الأولين ، بل الرمي بقصر النظر ، والقذف بطلب النتيجة من غير مقدمات صحيحة أكثر رهبة من التشهير بتلك الألقاب العامة . وان من يحب وطنه لا يثنيه عن خدمته شتم الشاتمين .

فإن أردتم الاستقلال فحوّلوا ألسنتكم وأقلامكم وشيئاً من قواكم وقليلاً من أموالكم الى التربية والتعليم العام فانه السبب الوحيد للاستقلال ولا شيء غيره .

وإليك أيها القارئ المنصف أوجه هذا السؤال : ترى كل من يطلب الاستقلال إما متعلم أو شبه متعلم ، فإذا فشا التعليم تكون النتيجة اللازمة عن ذلك هي كثرة المنادين به . أفلا يكون التعليم العام حينئذٍ على فرض ان الاستقلال ينال بالنداء هو العلة الوحيدة للاستقلال ؟ ومع ذلك فانه ليس للناقد البصير ان يقول من غير تعسف أن هذا التعليم الحاضر الذي قصر المقصود منه على انه معمل مستخدمين يدور بهم دولاب الحكومة هو التعليم الموصل الى الحكم الذاتي . ولا يغلو الذي يقول ان هذا التعليم الحاضر على ما هو عليه لا يوصل الى شيء من سعادة الأمة . وإذا كان لا بدَّ من معدات لتلاشي الوحدة القومية وفقد الاستقلال كان التعليم الحاضر خير المعدات الى تلك النتائج العدمية .

إنما التعليم المنتج ونقصد به التعليم والتربية معاً هو ذلك التعليم الذي يقصد به فرض أسمى وأرفع كثيراً من غرض تخريج الموظفين . هو ذلك التعليم الذي يكون غرضه العام تقليل الفروق الموجودة طبيعة بين أفراد الأمة الواحدة وتكثير عدد المشابهات بينهم حتى تتشابه أميالهم وآمالهم وتتوحد مقاييس تقديرهم لما يجري بينهم من الحوادث وتتقارب عاداتهم وأخلاقهم . فيقوى النسيج الاجتماعي لأمتهم . وسنبين طرائق ذلك تباعاً .

— ٢ —

اني لأعلم أن القارىء لا يطيب له الخوض في مثل هذا الموضوع الذي لا يحرك من العواطف ولا ينبه من الأعصاب كما هو شأن الكلام في الحكم الذاتي أو في الاستقلال والجلاء . ولكن مع ذلك أؤكد له ان هذا التعليم العام[1] هو الطريق الوحيد لتلك النتيجة المحبوبة ، فليصبر القارىء قليلاً حتى تمر بنظره هذه الصور الثلاث ثم ليحكم بعد ذلك على مقدار اطراحنا لتربية أبنائنا . وكيف ان تلك التعاليم التي نحمل عليها أبناءنا البرءاء ليست إلاّ اساءة لهم وتقصيراً منا في العناية بشأن تلك الودائع الثمينة التي هي موضوع محبتنا وحناننا ومناط آمالنا .

هذا فقيه قديم في كتّاب قد تصدّر لتعليم أبنائنا الكتابة والقراءة وشيئاً من القرآن وكثيراً مما فتح الله به عليه من الأحزاب والأوراد والمنظومات التي تتلى أمام الجنازات . هو شيخ تدل هيئته على أنه لا يحسن شيئاً حتى لا يحسن اختيار ألوان ملبسه الذي قلما تراه يريح نظر الناظر لتخالف ألوانه . فكثيراً ما تكون من الألوان الزاهية المتنافرة كالقفطان الأزرق مع الحزام الأحمر والجبة الصفراء والجوارب البيض والنعال الحمر — وليس هذا كل ما يؤخذ عليه بل ترى حوله حلقة الصبيان في غرفة ضيقة عتيقة كسجون القرون الوسطى . يفترشون أرجلهم ، وجباههم تقطر من العرق وهم يحركون جذوعهم الصغيرة غير مختارين ، يصيحون بأعلى صوتهم مكرهين ، ولا يدري الواقف عليهم علامَ يصيحون ، ولماذا هم خائفون . ولم يلحظ تلك العصا الطويلة التي في يد سيدنا يهشّ بها عليهم وينزلها على من يشاء ممن جحّ صوته فلم يسمعه أو فترت قواه عن الاستمرار على تلك الحركة غير الطبيعية أو على من تأخر عن إعطائه الخميس[2] .

فترى الغلمان بين باكٍ قد أوجعه الضرب وضاحك ساخر يصيح على نغمة من غير أن يلوك لسانه شيئاً مما يحفظ — وهذا هو مظهر من مناظر التربية والتعليم الذي نعلق عليه الآمال الكبيرة . ولم يضنوا بهذا المنظر السخري على غيرنا بل نقلوه أيضاً الى أوربا . فقد رأيت عام أول في معرض ميلانو كتّاباً مصرياً على هذا النحو من الوصف حتى لا يحرم

(١) نشر بالعدد ١٦١ من الجريدة في ١٦ من سبتمبر ١٩٠٧ بعنوان « الحكم الذاتي : التعليم العام : طريقته »

(٢) الاجر على التعليم ، وكان يدفع كل يوم خميس .

غيرنا من التمتع بما لا يزال عندنا من طرق التعليم التي لا أصل لها في أسلافنا .

ذلك المربي الأول لا يعرف من واجبات التربية والتعليم إلاّ شيئاً واحداً وهو إماتة عواطف التلامذة بالضرب والسب والتخويف بما فوق ذلك . فهو القاتل الأول لشعور الحرية والمعطل الأكبر لنمو أبدان المتعلمين وملكاتهم إلاّ جزءاً مشوّهاً من ملكة الحافظة هو نفسه لا يمكن أن يقدر أبسط الأمور تقديراً صحيحاً لأن مقياس التقدير في نظره هو مجموع ما سمعه من معلمه الأول من القواعد العامة العملية كورقة الحمى أو حجاب التحويطة والمندل أو شهادة الزور في قضية زواج أو طلاق .

تلك هي إحدى الصور الأولى للتعليم . أما الثانية : فهي صورة قسيس من الفرير أو الجزويت لا يختلف عن سيدنا كثيراً في القسوة ولكن في مظاهرها ، فان طريقة تأديبهم هي تكليف الصبي بأن يقبّل الأرض أو يركع ويجثو على ركبتيه أو يكتب الواجب الثقيل . وأكبر الذنوب ان يتكلم الصبي حتى انك لتراه يكف عن الكلام ولو صواباً — تقدير هؤلاء القسيسين للأشياء مقياسه ما يتعلق بمصلحة جمعيتهم أو يكون من شأنه نشر دينهم . وانهم لا يعلمون الصبية المسلمين شيئاً من الدين النصراني ولكنهم لا يعلمونهم أيضاً الدين الاسلامي ، فيكون تعليمهم للمسلمين خالياً من مبدأ التربية النافع . وانك لتجد منهم علماء أذكياء ولكن ما بالنا نحن المصريين جميعاً نسلم أولادنا إلى مربين لم ترض أمتهم عن مبادئهم ولم تأمنهم على أبنائها ليربوهم فأبعدتهم عنها وأقفلت مدارسهم .

الصورة الثالثة : صورة فتىً لا يتجاوز العشرين كل ماضيه العلمي أنه تعلم على أساتذة أكثرهم فتيان مثله فحصل بعد ذلك على الشهادة الابتدائية ومنذ حصوله عليها عين أستاذاً في المدارس الابتدائية الأميرية أو مدارس الجمعيات الخيرية . ذلك هو ثالث المربين . وهذا الشباب يعرف كثيراً من البداجوجيا خصوصاً ما يتعلق منها بالروابط بين التلميذ وأستاذه فيمضي بالطبيعة نصف الدرس بين خصام وصلح . وهو في الواقع لا يفضل تلاميذه كثيراً في السن ، ولا في المعلومات ، فلا يستفيدون منه إلاّ حفظ ما يحفظه هو .

يخلق الولد على صورة أبيه وينشأ المتعلم على صورة أستاذه وقد رأيتم صور أساتذة أبنائكم . فمن ذا الذي يريد لأبنائنا وهم كما ذكرت مناط الرجاء في اسعاد هذه الأمة ، ان يكونوا على صورة ذلك الفقيه الذي يعلّم القرآن وهو ليس متأدباً بشيء من آداب الدين . أو ذلك القسيس الذي لم يرض عنه قومه أن يكون معلماً فيهم . أو ذلك التلميذ الأستاذ الذي لا يعرف طرفاً كبيراً من علم الاخلاق حتى يعلمه ؟ أظن أن صور بنيكم إذا نشأت على هذا الوجه نشأت

مشوّهة في ذاتها غير مشابهة لغيرها. فيكون بين كل فرد منهم وبين الآخر تلك الفروق الظاهرة بين الفقيه والقسيس والتلميذ الأستاذ. وكل هذه الصور باجتماعها أو انفرادها تخالف كثيراً صورتكم أنتم بوصف أنكم آباء.

على هذا يكون التعليم بطرائقه الثلاث الحاضرة غير منتج الغرض الخاص الذي هو إنماء قوى الناشيء وملكاته حتى تبلغ كمالها الممكن. ولا هو يدرك الغرض العام وهو تقليل الفروق الطبيعية بين الأفراد وتكثير المشابهات بينهم، ليتم بذلك التضامن الذي هو قوام النسيج الاجتماعي للأمة.

لذلك يرى العقلاء هنا أن الحاجة داعية الى تنظيم التعليم العام وتوحيد جميع طرائقه كما سيجيء بعد.

— ٣ —

اذا جاءك شيخ جليل كاسف البال يكاد يتميز من الغيظ يبثك شكواه ويعظم بلواه يسخط على الحرية والمساواة ويمقت التمدين الجديد والعلم والتعليم — كل ذلك لأن ابنه يعقه فلا يطيع له أمراً ولا يصغي الى نصائحه ويظهر استخفافه بأبيه ويتأفف من أفكاره القديمة ويتململ مما بقي من سلطة الأبوية وذلك جزاء لعنايته به ورعايته حق الرعاية وانفاق ماله عليه حتى تعلم وتخرج من المدرسة الثانوية أو العالية — فلا تعجل بمجاراة ذلك الأب التعيس على تفضيل الجهل على العلم ، ولا تلق كل اللوم على ذلك الابن العاق، بل لك أن تلوم نظام التعليم الذي لا قاعدة له من الدين ولا من علم الأخلاق .

كذلك لا تلم الفتاة التي تخرجت من مدرسة الراهبات اذا ألفيتها عديمة الشبه بأمها في زيها وميلها واشاراتها في الحديث نائية عن أترابها لا تسمع من إحداهن كلمة إلا سخرت منها . فإذا لقيتها كذلك منقطعة عن أهلها فلا ترمها بسوء الخلق فإن الفضل في قطع أوصال الشبه بينها وبين قومها إنما هو لأنها تعلمت على غير قاعدة من آداب دينها ولا على مبادىء أخلاقية تعنى عناء الآداب الدينية .

يتعلم الشاب في مدارس الحكومة طرفاً من كل علم ، ولكنه لا يأخذ عن معلميه الكثيرين المختلفين في الأجناس والمبادىء والأخلاق شيئاً ينمي قوى نفسه، ويغلب عامل الخير فيها على عامل الشر أو على الأقل شيئاً من آداب قومه حتى لا تبدو بينه وبينهم القطيعة والنفرة .

لست ممن يتشبثون بوجوب تعليم دين بعينه، أو قاعدة أخلاقية معينة . ولكني أقول بأن التعليم العام يجب أن يكون له مبدأ من المبادىء يتمشى عليه المتعلم من صغره الى كبره وهذا المبدأ هو مبدإ الخير والشر وما يتفرع عنه من الفروع الأخلاقية.

لا شك في أن نظريات الخير والشر كثيرة التباين ولكن الواجب على كل أمة ان تعلم بنيها نظريتها هي في هذا الشأن فعندنا (مصر) أن مبدأ الخير والشر راجع الى أصل الاعتقاد بأصول الدين ، فعليه يجب أن يكون الدين من هذه الوجهة الأخلاقية هو قاعدة

(١) نشر بالعدد ١٦٢ من الجريدة في ١٧ من سبتمبر ١٩٠٧ تحت عنوان « الحكم الذاتي: التعليم العام : قاعدته »

التعليم العام . ولا شك في أن جميع الأديان السماوية تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر وتدعو للايمان بالله واليوم الآخر ، وأن من يعمل مثقال ذرة خيراً يره ، ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره ! فلا صعوبة في تعليم التلامذة المختلفي الدين تلك المبادىء الأخلاقية العامة .

ربما تأتي الصعوبة في تنفيذ هذه الفكرة النظرية وتبيانها في كتاب يضم فروعها — أقول انه لا شيء أضرّ في تعليم المبادىء من الاعتماد على الكتب . فان خير التعليم هو ما اطرح فيه المعلم جانب الكتاب ، وأقبل على التلميذ يناجي روحه فيكمل ملكاتها لتقوم بالواجب عليها في الحياة . وانّا بذلك أحوج الى المعلمين منا الى الكتب التي تشمل المبادىء الأخلاقية . ولئن قام عذر نظارة المعارف الحالية في قلة المعلمين الأكفاء الذين يمكنهم تربية أخلاق الناشئة على قاعدة واحدة فإن الحكومة لا يمكنها أن تقدم عذراً مقبولاً على طول اغفالها لتربية المعلمين ، وتركها التعليم العام يجري في البلد من سنة الى سنة لا قاعدة له إلاّ الصدفة البحتة .

من يرجع الى تاريخ التعليم في بلدنا يجد انه كان قبل القرن التاسع عشر موافقاً لحالة أهل البلاد جارياً على قاعدة دينية ولكنه كان منحصراً في دائرة ضيقة لا تنفذ أشعتها في الحجب الكثيفة التي تحيط بها — ونعني بهذه الدائرة أسوار الجامع الأزهر — غير أن نتيجة التعليم لم تكن قطع الصلة بين المتعلمين وبين غيرهم من الناس كما هو حاصل الآن .

عمدت الحكومة في القرن التاسع عشر الى انشاء المدارس العلمية على النظام الأوربي لتعليم العلوم الحديثة العملية فلم تفطن الى جعل التعليم وطنيًّا أو بعبارة أخرى الى ادخال قواعد آدابنا القومية وأخلاقنا الى تعاليمها فكانت مدارسها كما هي الآن أشبه شيء بفابريقات تخرج منها موظفين . ثم جاء بعد ذلك تعليم البعثات الدينية الكاثوليكية وغيرها فلم يقرب متعلمينا من أمتهم . ولم ينقل الينا المذاهب الحديثة في التعليم ، وأخصها جعل المدرسة مدرسة يحيط فيها التلميذ علماً بما حواليه من جميع الحوادث كالوقوف على الحركات الاقتصادية والتجارية لأمته والاطلاع على مبادئهم الاخلاقية وطرائق تقديرهم للحوادث ، الى آخر ما يجعله يخرج من المدرسة كأنه لم ينقطع يوماً عن العيشة بين أفراد الأمة فيكون منهم ويكونون له . بل جاء تعليم تلك البعثات ضغثاً على إبالة كما وصفنا قبل .

بفضل هذه التعاليم أصبح المتعلم من غير أن يشعر لا صلة بينه وبين الأمة الا صلة القرابة لبعض أفرادها ولا شبيه بينه وبينهم الاّ في اللون .

الغرض العام لكل أمة من التعليم هو صبغ بنيها بصبغة واحدة حتى يصبحوا بقدر الامكان متشابهين في الأخلاق والميول والعادات . فطر الناس مختلفين في الأمزجة والملكات

مندفعين الى الحرص والأنانية . وهذا الاختلاف يجعل بينهم فروقاً عظيمة ، معها لا يمكن التوفيق بين مصلحة الفرد ومصلحة الجمهور . فالتعليم العام — على قاعدة واحدة يقلل من تلك الفروق ويكثر من المشابهات بين الأفراد . فاذا ضاقت بينهم دائرة الفروق ، سهل عليهم أن يكونوا مجموعاً متشابه الأجزاء يكاد يرى بعين واحدة ويسمع بأذن واحدة ويحس بقلب واحد . وذلك معنى الوحدة القومية التي ينشدها كل من يريد أن يحمل الأمة على الأخذ بأسباب سعادتها .

لا يدع القارىء هذه الألفاظ الاصطلاحية «الفروق والمشابهات» ولا يلويه عدم ألفتها عن قراءة هذا المقال فان كل ما نريد منها هو أن أفراد الانسان طبعية غير متحدين ولا متشابهين في الخلقة ولا في الخلق فتعليمهم على طريقة واحدة وقاعدة واحدة يضيع شيئاً كثيراً من اختلافهم في النظر ويوجد بينهم شبهاً كثيراً في الحكم على الأشياء فيسهل اتفاقهم — إن الطيور على أشباهها تقع — ومتى سهل اجماعهم حصل لهم الوحدة القومية التي هي أس كل الأعمال العامة من بناء الكتاتيب إلى أعلى درجات الحكم الذاتي .

هذا هو الغرض الرشيد من تعليم الأمة . وكل تعليم لا يؤدي هذه النتيجة فانما هو تعليم أبتر ولا أصل له ولا فائدة منه لغير شخص المتعلم الذي يصبح به مهندساً يعرف حساب تصرف الماء ومقاومة المواد ، أو طبيباً يعرف الأمراض البدنية ودواءها ، أو قانونياً يحفظ ما قاله العلماء في فروع القوانين . أولئك يحصل لهم من علمهم هذا لذة ومن نتائجه ربح . ولكنهم مع ذلك لم يكونوا في المنسوج الاجتماعي للأمة إلا قطعاً منفصلة بعضها عن بعض غير متماسكة في ذاتها . وهذا يدلنا على مقدار فساد التعليم في بلد يكون متعلموه على هذا الوصف من التفرق في النظر والتباعد في الصفات .

يقول بعضهم « الجهل خير من التعليم الناقص » والجهل عدم والتعليم الناقص مرتبة من مراتب الوجود العلمي ولا يكون العدم خيراً من الوجود . غير اني مع هذا أقول وأنا شديد الاقتناع بصحة هذه القاعدة — ان التعلم الذي فقد غرضه العام الذي ذكرناه من شأنه أن يقطع كل صلة بين المتعلم وبين غيره بل بين أفراد المتعلمين الذين لم يتعلموا على طريقة واحدة ومبادىء متشابهة . ويترتب على هذا أن الفروق الطبيعية يزداد عددها فيما بينهم . فتكون النتيجة أن الجهل قد ترك الفروق الطبيعية على حالها لا ضابط لها الا المنفعة الشخصية للأفراد وأما هذا التعليم الأبتر فانه قد زاد في عددها بعد نفقات أنفقها المتعلمون وأوقات طويلة أضاعوها في سبيل هذا التعليم العقيم .